تحليلات وآراء

الاعتـــداءات الجويـــة السعوديـــة
الدفاعات الجوية العراقية بين قيود الرد وضعف الأداء القتالي

بقلـــم

الفريق الركن حسن سلمان البيضاني

هيئة الحشد الشعبي

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

اظهرت حروب القرن الحادي والعشرين وما سبقها من حروب حصلت في العقد الأخير من القرن العشرين ان جزء أساسي من ربح المعركة هو مدى نجاح القوات في خوض معركتها الجوية وهذه المعركة تخاض بشقين الاول يتمثل بالقوة الجوية وما تمتلك من إمكانيات والشق الثاني الأهم هو قدرة منظومات الدفاع الجوي على منع العدو من استباحة السماء لصالحه حيث اصبح للدفاع الجوي دور كبير واساسي بعد التطور الواسع والمستمر لأسلحة الهجوم الجوي المتمثلة بالقاصفات والطائرات الشبحية والطائرات المسيرة والتي تطورت بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فظهرت الطائرات الاسرع من الصوت والطائرات القاذفة والصواريخ البالستية والتي شكلت تهديداً كبيراً ساهم في تطور اسلحة الدفاع الجوي وبشكل كبير لمواجهة هذا التهديد.

في الوقت الحاضر اصبحت واجبات الدفاع الجوي معقدة للغاية ويحتاج تنفيذها الى اشراك وتعاون عناصر عديدة من اسلحة الدفاع الجوي تشمل المتصديات والصواريخ الموجهة أرض- جو ومدفعية مقاومة الطائرات الميدانية بالإضافة الى وحدات الانذار والسيطرة ووحدات الحرب الالكترونية والاتصالات وموارد الحرب السيبرانية والتقنيات التي ادخلها الذكاء الاصطناعي فضلاً عن أهمية منظومة الاستخبارات الجوية والتي لابد ان تكون لها وسائط تنسيق وتعاون مع باقي الوكالات الاستخبارية، ورغم كل ذلك يبقى العنصر البشري هو المحرك لكل ذلك فبدون ان يمتلك هذا العنصر الإرادة والمعرفة معاً لا يمكن لكل منظومات الدفاع الجوي ان تحقق أهدافها.

امام كل هذا نجد ان منظومة الدفاع الجوي العراقية بقيت تراوح دون أي إمكانية آنية او مستقبلية تجعلها قادرة على مواجهة هذا الكم الهائل من الإمكانيات التدميرية التي تمتلكها القوات الجوية للبلدان المحيطة بالعراق، وتوسع قدرات هذه البلدان في امتلاك أحدث الطائرات المتعددة الأغراض على مستوى العالم. في الوقت ذاته نحن في العراق بالضد من أي أفكار متطورة في مجال صناعة الطائرات المسيرة تحت ذريعة احتمال استخدامها من قبل فصائل المقاومة في العراق تجاه اهداف داخل "إسرائيل" او استهداف المصالح الامريكية في دول الجوار الإقليمي للعراق، في الوقت الذي تعمل فيه دول الجوار على استقطاب الخبرات الوطنية والأجنبية من اجل تعزيز اساطيلها من الطائرات المسيرة.

ناهيك عن انعدام تام لقدرات العراق في مجال الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى ولا حتى التفكير بامتلاكها في حين ان ترسانة جميع دول الجوار بلا استثناء تشهد بين الحين والأخر إضافة منظومات جديدة لمثل هذه الأنواع من الصواريخ.

وفي مجال مكونات الدفاع الجوي فإن من اهم ما فرزته الحروب الإقليمية في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين ان جميع الدول سعت الى تطوير قدراتها بامتلاك منظومات قادرة على التعامل مع الاهداف الجوية المعادية وبمديات مختلفة الا العراق فإنه ورغم توقيعه لبعض العقود التسليحية في هذا المجال منها العقد الكوري الجنوبي الا ان تراخي الحكومات المتعاقبة أدى الى تأخير استلام العراق لمكونات هذا العقد رغم مرور أكثر من سنتين على ابرامه. وما ينطبق على هذه المنظومات ينطبق أيضا على معدات الكشف المبكر والمتابعة والتمييز المتمثلة بأجهزة الرادار الحديثة فرغم وجود البعض منها الا ان ما يثير السخرية والاستغراب هو ان

تفعيلها وتشغيلها واطفائها تتحكم في الإدارة الامريكية من خلال خلية متخصصة في هذا الجانب تابعة للتحالف الدولي الذي تقوده أمريكا في العراق ولا يمكن للجانب العراقي رفض او تجاوز قرارات هذه الخلية مما حول تلك المعدات خلال حرب (12) يوماً و(40) يوما الى معدات صامتة وغير قادرة على أداء أي عمل في الوقت الذي كانت الطائرات الامريكية و"الإسرائيلية" والسعودية تختار الأهداف براحة تامة وتدمر ما تشاء من مقرات عسكرية تابعة وفق القانون الى القوات المسلحة العراقية.

تفاصيل الضربات (المواقع المستهدفة)

في فجر الأربعاء يوم 29 تموز 2026 شنت قرابة ثماني تشكيلات جوية سعودية كل تشكيل لا يقل عن أربع طائرات **مصحوبة بطائرات مساندة لغرض الهجمات جوية على مواقع عسكرية تابعة للحشد الشعبي وكما يلي:**

1. البصرة - منطقة الدير مقر - قيادة عمليات البصرة.
2. بغداد. المدائن - المعسكرات الخلفية للواء 46.
3. واسط - الصويرة - مقرات خلفية للتشكيلات ومقر للدعم اللوجستي.
4. كركوك - الدبس - مقر اللواء الأربعين.
5. ديالى - معسكر الشهيد المحمداوي - مدرسة القوات الخاصة الثانية.
6. الموصل - الحمدانية - اللواء 30 الشبك.
7. صلاح الدين - آمرلي اللواء 16.
8. كربلاء المقدسة - عون - مقر لقيادة عمليات الفرات الأوسط.

نجم عن الضربات استشهاد 22 مقاتل من مقاتلي الحشد الشعبي وعشرات الجرحى وتدمير ثماني مقرات تدمير شبه كامل. الأماكن والمقرات المستهدفة غالبيتها لا تعود الى فصائل المقاومة الإسلامية بل هي تشكيلات تابعة لهيئة الحشد الشعبي ومعرفة من قبل العمليات المشتركة (الملغاة) والامريكان وبحكم تواجدهم في مقر العمليات المشتركة سابقاً وفي مقر مكتب القائد العام المستحدث يعرفون جيداً وبلا أدنى شك ان هذه المقرات هي مقرات رسمية خاضعة لقيادة القائد العام للقوات المسلحة العراقية.

مبررات الهجوم

جاءت هذه الضربات عقب اتهامات سعودية غير موكدة بأن الطائرات المسيرة التي استهدفت منشآتها النفطية انطلقت من الأراضي العراقية، رغم نفي الفصائل وإعلان الحوثيين ولمرات عديدة مسؤوليتهم عن تلك الهجمات الا ان الإصرار السعودي الأمريكي على تنفيذ الهجمات جاء بشكل مفاجئ لاسيما وان الحكومة العراقية بعثت برسائل الى الجانب السعودي تطلب فيها بتقديم ادالة واضحة من ان تكون تلك المسيرات قد انطلقت فعلاً من العراق ويمكن القول ان هذا الإصرار جاء كنتيجة حتمية لما جرى طرحه وتداوله مسبقاً من ان الوقت قد حان لاستئصال قدرات الحشد الشعبي تحت ذريعة ضرب فصائل المقاومة التي استهدفت السعودية، وهنا يثار

التساؤل الأكثر خطورة وهو من ساهم في ان تصل الطائرات السعودية المدعومة والمسندة أمريكيا الى أهدافها رغم ان المقرات المستهدفة تمتد على مسافة تزيد على 1200 كم اقصى الجنوب الى اقصى الشمال الغربي ثم كيف لهذه الطائرات وبهذه الدقة العالية ان تصيب أهدافها دون ان يكون الجانب السعودي والامريكي قد حصلا على ادق المعلومات المتوفرة عن تلك المقرات من جهات امنية وعسكرية تمتلك ادق المعلومات عن انفتاح تشكيلات الحشد الشعبي.

وبالعودة الى مبررات الهجوم فأنها لا تخرج عن نطاق ما يلي:

1. اثبات عجز العراق ومنظومة دفاعاته الجوية عن القيام بأي تصدي لاي اهداف جوية مغيرة.
2. ان ضرب مقرات الحشد الشعبي دون ان يكون للعديد من الأهداف المضروبة ارتباط بفصائل المقاومة يعني توجيه رسالة واضحة ان على الحشد ان يحسم امره اما بالحل او الاندماج الكلي.
3. ارادت أمريكا ان تختبر رد فعل الحكومة العراقية وقد جاءت النتائج كما تريد الإدارة الامريكية فلم يكن للحكومة العراقية أي رد فعل يذكر سوى بيان الاستنكار الخجول.
4. أدت الضربة الى تحقيق ما كان يعمل عليه الامريكان منذ سنوات على صفحات التواصل الاجتماعي فقد تسببت في بروز أصوات مؤثرة من داخل البيت الشيعي تساند السعودية فيما قامت به وتنتقد بشكل علني فصائل المقاومة وتتهمها بجر البلاد الى الحرب.
5. توقيت الضربة ينم عن ذكاء استراتيجي فهي قد حصلت قبل ساعات من زيارة مرتقبة لرئيس الوزراء العراقي الى السعودية وعليه فأن جدول الاعمال للزيارة قد انقلب راساً على عقب حيث سيكون للسعودية الموقف الأقوى وهي تملي شروطها في أي اتفاق أمنى مستقبلي مع العراق.
6. جاء التنفيذ اثناء ذروة الزيارة الاربعينية وهنا أراد السعوديون والامريكان إيصال فكرة للشعب العراقي ان ملايينكم الزاحفة نحو الحسين لا تمنعنا من ان ندمر ما نشاء من مقومات قوتكم وهذ هو أخطر ما حملته الضربة من غايات.

التنسيق السعودي الأمريكي لتنفيذ الضربات

قدمت القوات الأمريكية دعماً استخبارياً ولوجستياً للعملية، سواء عبر توفير معلومات الاستطلاع وتحديد الأهداف أو من خلال دعم عمليات التزود بالوقود جواً. ويستند هذا الترجيح إلى أن تنفيذ ضربات دقيقة داخل العمق العراقي يتطلب قاعدة بيانات استخبارية محدثة عن الأهداف، وهي قدرات غالباً ما تعتمد على منظومات الاستطلاع والمراقبة الأمريكية، اي ان إطلاق الذخائر كان من المقاتلات السعودية وبالتأكيد بدعم أمريكي. فضلاً عن ذلك فان احتمال حاجة الطائرات السعودية المغيرة لاسيما على الموصل وكركوك وديالى تحتاج في طريق عودتها الى التزود بالوقود ان هي حملت من القذائف والصواريخ ما يمنع استخدامها لخزانات الوقود الإضافية و كما هو معروف فان القوة الجوية الامريكية الوحيدة في المنطقة التي تمتلك طائرات ارضاع جوي، الجانب الاخر من التنسيق تمثل في اعماء الرادارات العراقية العاملة ولربما جرى اطفائها مسبقاً كون التحالف هو المسيطر على

تشغيلها واطفائها وبالتالي فقد اتيحت للطائرات السعودية فرصة ذهبية للتنفيذ دون أي عوائق تذكر، واذا ما ظن البعض انه كان بالإمكان لطائرات الـ الف 16 العراقية مجابهة الطائرات السعودية والاشتباك معها فأن هذا الامر غير ممكن لسببين الأول ان هذه الطائرات التي يمتلكها العراق جردت من قدراتها على القتال الجوي كليا والامر الثاني وحتى وان امتلكت هذه القدرة فان عدم وجود منظومة قيادة وسيطرة وتمييز وتوجيه فعالة تجعل من تلك الطائرات هدف سهل للإسقاط.

أماكن الانطلاق السعودية نحو الاهداف

ومن المرجح أن سلاح الجو السعودي استخدم مقاتلات F-15SA وF-15C/D إلى جانب مقاتلات Eurofighter Typhoon، مع الاستعانة بطائرات التزود بالوقود لتنفيذ الضربات بعيدة المدى، ولا سيما في محافظتي كركوك وديالى ونينوى. وتتمركز مقاتلات F-15 في عدد من القواعد الجوية القريبة نسبياً من العراق، أبرزها قاعدة الملك سعود الجوية في حفر الباطن، التي تبعد نحو 70-75 كم عن الحدود العراقية، وقاعدة الملك عبدالعزيز الجوية في الظهران، التي تبعد قرابة 280-320 كم، إضافة إلى قاعدة الملك فيصل الجوية، التي تقع على مسافة تقارب 550 كم من الحدود. كما تستضيف قواعد أخرى، مثل قاعدة الملك خالد الجوية وقاعدة الملك فهد الجوية، مقاتلاتEurofighter Typhoon، إلا أن بعدها عن مسرح العمليات، والذي يقترب من 900-1000كم يجعل تنفيذ الطلعات منها أكثر اعتماداً على عمليات التزود بالوقود جواً.

مسببات وعوامل ضعف الأداء وانعدام الرد

من خلال ما تقدم يمكن القول ان اهم ما فرزته الضربات السعودية من حقائق لا يمكن التغافل عنها في تحليل قدرات الدفاع الجوي العراقي على المواجهة او على اقل تقدر درء الخطر عن السماء والأرض العراقية **هذه الحقائق تتمثل بما يلي:**

1. ضعف القدرات في مجال الدفاع الجوي لعدم امتلاك العراق لمنظومة دفاع جوي متكاملة مؤلفة من خمسة حلقات (رصد وكشف وتمييز - متصديات - صواريخ بعيدة المدى ومتوسطة - دفاع جوي ميداني مؤلف من مدافع مقاومة الطائرات وصواريخ قصيرة المدى - مقرات قيادة وسيطرة واتصالات واستخبارات جوية).
2. ضف الكادر العامل على منظومات الدفاع الجوي من حيث التدريب والقدرة على الإمساك بالهدف مع ضعف او انعدام في التعامل مع المخاطر بروح وطنية خالصة لدى البعض نتيجة المحاصصة التي فرضت قادة وآمرين لا يمتون بصلة الى الوطن بقدر ما هم أداة طيعة لولاءتهم الخاصة سواء القومية او المذهبية او الحزبية.
3. قادم المنظومة المتيسرة من مدافع مقاومة طائرات وصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى حيث ان البعض من هذه المكونات هي من انتاج العقد الأخير من القرن الماضي.
4. غياب القيادة والسيطرة إذا ان المقرات الثلاثة الحالية التي تشكل منظومة القيادة والسيطرة على مستوى العراق تحت مسمى قواطع الدفاع الجوي الا انها لا تمتلك قدرة سريعة على تبادل المعلومات امام السرعة الهائلة

للطائرات المعادية المغيرة.

5. المبالغة في القدرات الى الحد الذي يتصور القائمون على الشأن العسكري انه وبهذه الإمكانيات فنحن قادرون على حماية سماء العراق في حين ان الواقع يشير كليا الى خلاف ذلك.

6. الفرق الشاسع في الإمكانيات مع العدو التقليدي المتمثل "بإسرائيل" المعزز بالقدرات الامريكية فالقوة الجوية "الإسرائيلية" تمتلك بالوقت الحاضر 72 طائرة اف 35 قادرة على الوصول الى أي نقطة داخل العراق دون كشفها فضلا عن ما تمتلكه السعودية من طائرات مقاتلة يصل عددها الى 293 طائرة اغلبها متطورة ومحدثة في حين لا يمتلك العراق سوى 53 طائرة مقاتلة منها 32 F-16IQ Viper، الامريكية المقيدة الاستخدام والباقي الروسية Su-25 Frogfoot، والكورية -ALCA 159.

7. الاحتلال الأمريكي يمثل العقبة الأكثر تسبباً في تردي حالة الدفاع الجوي فهو يحاول من جهة منع أي تطوير لسلاح الدفاع الجوي العراقي خارج سوق الشركات الامريكية المنتجة للأسلحة وفي ذات الوقت لا يسمح للعراق بامتلاك أي سلاح موازي من حيث القوة لما تمتلكه "إسرائيل".

8. العقود المشبوهة التي ابتدأت مع المباشرة ببناء القوات المسلحة العراقية حيث اجبر العراق على ان ترتبط كل مشترياته من الأسلحة ببرنامج المشتريات العسكرية الأمريكي FMS هذا البرنامج الذي أثيرت حوله العشرات من الشبهات في العقود التي ابرمت بموجبه كما ان عقود أخرى لم تخلو من الفساد المالي وأدت الى ضياع الأموال المخصصة لبناء مقومات القوة وتأخير اكتمال كل منظومات الأسلحة بما فيها منظومات الدفاع الجوي.

9. الموازنات المالية المخصصة لقطاع الامن والدفاع هي في حالة تراجع مستمر وما يخصص من أموال لا يغطي في أحسن الأحوال ما نسبته 10 الى 20% من متطلبات بناء القدرات وبالتأكيد فان حصة منظومة الدفاع الجوي من هذه الموازنات لا يمكن ان تكون كافية لإكمال الحلقات الخمسة المنوه عنها أعلاه.

الامكانيات المتيسرة في الدفاع الجوي العراقي

رغم ان الدفاع الجوي العراقي المشكل كقيادة عام 1993 بعد فك ارتباطه من القوة الجوية لم يكن يمتلك بعد عام 1998 اي بعد عملية ثعلب الصحراء في 19 كانون الاول من نفس العام اي مقومات قادرة على التصدي او المعالجة بعد ان دمرت اخر منظومات الصواريخ والرادات العراقية واستمر هذا الوضع حتى احتلال العراق من قبل القوات الامريكية في 9 نيسان 2003 الا ان هنالك محاولات لإعادة بناء هذا السلاح رغم افتقار وزارة الدفاع الى استراتيجية طويلة الامد او متوسطة لإكمال متطلباته حيث غلبت على العقود المبرمة للدفاع الجوي رغبات الامريكان الذين تعاطوا مع هذا الملف الخطير من خلال برنامج ما يطلق عليه المساعدات العسكرية الخارجية الامريكية (FMS) الذي لم يسمح باي تطوير لقدرات الجيش العراقي في هذا المجال عدا ما ترك من رادارات واسلحة مقاومة طائرات وصواريخ قصيرة المدى جرى تسليح الجيش العراقي بها ابان وجود قوات الاحتلال وهي في غالبها اسلحة جرى اصطحابها من قبل الجيش الامريكي عند احتلاله للعراق.

في حين تعاقد العراق في مجال الرادارات مع الجانب الالماني وبموافقة الامريكان وكذلك على المدفع السويدي (بوفورز)، والعراق ومن خلال الامكانيات المتاحة في مجال اعادة التأهيل استطاع ان يعيد الحياة لقرابة 250 مدفع مقاومة طائرات روسي نوع AZP-60 جرى تحديثه بأشراف خبراء روس وعراقيين ويحتمل ان تكون هنالك اعداد من هذا المدفع قد جرى التعاقد عليها من قبل العراق مع دول اوروبا الشرقية وهو مدفع مقاومة طائرات ميداني بإمكانه فقط معالجة الأهداف الواطئة الارتفاع، في حين تمكنت الحكومة العراقية من التعاقد عام 2012 على صفقة من منظومات صواريخ الدفاع الجوي الروسية (بانتسير-2Pantsir S) القصيرة المدى والتي باتت من المنظومات المتخلفة قياساً الى ما هو مصنع حالياً كما ان مديات عملها محدودة جداً فهي لا يمكنها مشاغلة الأهداف الجوية التي تعمل بالارتفاعات العالية، وكذلك جرى التعاقد مع الجانب الفرنسي من خلال عقد شراء 6 طائرات رافال متخصصة بالدفاع الجوي مع منظومات صواريخ متوسطة المدى بحجم كتيبتين ورادارات حديثة في حين لايزال عقد كوريا الجنوبية والمتضمن صواريخ من نوع M-SAM2، قيد التسليم حيث لم يستلم العراق أي من تلك الصواريخ وهنالك حديث غير مؤكد انها حولت بأمر من الامريكان الى الامارات العربية المتحدة بعد بداية حرب الأربعين يوماً واستهداف القواعد الامريكية فيها، اما باقي الاسلحة والرادارات فكما اسلفنا جميعاً امريكية الصنع.

عقد الـ اف 16 وضعف وتحديد أدائها القتالي

جرى التوقيع على العقد سنة 2015 وبكلفة اجمالية وصلت الى 250 مليون دولار اعقبها عقد تشغيلي بـ118 مليون دولار وبعدد كلي للطائرات بلغ 36 طائرة سقطت اثنان منها اثناء التدريب في أمريكا في صحراء ايرزونا وقبل وصولها للعراق "لم تكن الطائرات العراقية قادرة على تنفيذ دعم جوي قريب للقوات البرية أو الاشتباك مع أهداف متحركة، واقتصرت مهامها غالباً على ضرب أهداف ثابتة مُعدَّة مُسبقاً كما انها غير قادرة على أداء مهام القتال الجوي او الاشتباك مع أي هدف جوي معادي فضلاً عن الجانب الأمريكي يسيطر سيطرة كاملة ومطلقة على خطوط طيرانها وهنالك احتمال ان تكون القوة الجوية "الإسرائيلية" قادرة على رصد أي تحرك لهذه الطائرات من لحظة الإقلاع بمعونة أمريكية لمنع أي طيار قد يحاول قصف الأراضي المحتلة.

العقبة الأكبر ظلت في رأس المال البشري. فقد اعتمد تشغيل طائرات "إف-16" وصيانتها بدرجة كبيرة على المقاولين الأمريكيين، الذين توَّلوا تحميل الذخائر، وإجراء الفحوص الفنية، والإشراف على العمليات. وحتى بعد سنوات من شراء الطائرات، ظلت القوات العراقية عاجزة عن تحمل المسؤولية التشغيلية الكاملة بسبب ضعف التدريب والحواجز اللغوية والفجوات الفنية حسب أداء الامريكان والذي كانت القوة الجوية الامريكية تجريه وتشرف عليه بغية عدم تمكن العراقيين من القيام بهذه المهام والاعتماد الكلي على الشركات المتعاقدة مع الجانب الأمريكي كشركات متخصصة بالتشغيل والادامة والتي تقوم الحكومة العراقية سنويا بدفع المبالغ المترتبة على هذه العقود ومعاودة تجديدها.

إضافة إلى هذا السلاح الجوي الذي كان يعاني من نقص الكوادر وضعف التدريب، أضاف العراقيون أسطولاً من مقاتلات F-16. ومع وصول أول دفعة عام 2015، وبدعم من استخبارات التحالف والمتعاقدين الدفاعيين، بدأت مقاتلات F-16 العراقية استخدام أسلحتها ضد أهداف التنظيم بصورة شبه فورية، لكنها لم تسهم إلا بشكل هامشي في الحرب الجوية. ومن عام 2015 إلى 2017، بلغ متوسط عدد الذخائر التي استخدمتها الطائرات الأمريكية وطائرات التحالف خلال عملية العزم الصلب (Operation Inherent Resolve) - الحملة الهادفة إلى هزيمة التنظيم - نحو 33 ألف ذخيرة سنوياً. أما مقاتلات F-16 العراقية فقد أسقطت نحو 1،300 ذخيرة موجهة بدقة بين عامي 2015 و2017، وهو ما مثّل أقل من 2% من إجمالي الذخائر الجوية المستخدمة ضد التنظيم.

وكان الأهم من العدد المحدود للضربات هو ضيق نطاق المهام التي كان العراقيون قادرين على تنفيذها. فبسبب بطء تطور البرنامج، لم يكن بإمكان الطيارين العراقيين استهداف سوى الأهداف الثابتة والمخطط لها مسبقاً. كما لم تكن مقاتلات F-16 العراقية قادرة على تقديم الإسناد الجوي القريب للقوات البرية العراقية، أو الاشتباك مع الأهداف المتحركة، أو تلقي تحديثات للأهداف أثناء التحليق.

وأدت الصدمة الخارجية المتمثلة بجائحة كوفيد-19، إلى جانب العلاقة السياسية المتوترة أصلاً بين العراق والولايات المتحدة، بعد ان حاول العراق الخروج من الضغوطات الامريكية في مجال التسليح والذهاب باتجاه الصين وروسيا إلى إنهاء مهمة المستشارين الجويين عام 2020، قبل أن تكتمل عملية تطوير القوة الجوية العراقية أو تنضج البنية التنظيمية لسلاح الجو العراقي التي ساهم الجانب الأمريكي في تعثرها وابطائها كي يبقى مهيمن على القدرات التسليحية العراقية لاسيما ما يتعلق منها بالقوة الجوية والدفاع الجوي.

ورغم دخول طائرات "إف-16" الخدمة بدعم من المستشارين الأمريكيين وشركات المقاولات الدفاعية الأمريكية، فإن مساهمتها في الحرب ضد تنظيم الدولة بقيت محدودة. فلم تكن الطائرات العراقية قادرة على تنفيذ دعم جوي قريب للقوات البرية أو الاشتباك مع أهداف متحركة، واقتصرت مهامها غالباً على ضرب أهداف ثابتة مُعدّة مُسبقاً.

وفي المقابل، إن بناء قوات جوية ومنظومات دفاع جوي حديثة لا يقتصر على شراء الطائرات والمنظومات والرادارات، إذ يتطلب نقل المعرفة التقنية، وتطوير منظومات قيادة وسيطرة ومراكز متطورة للصيانة والإمداد مستقلة وتدار بعناصر وطنية بعيدة عن هيمنة الأجنبي، وهي عملية طويلة ومكلفة، قد تنتج في النهاية شريكاً أقل اعتماداً على أي دولة وأكثر قدرة على اتخاذ قرارات مستقلة عنها مثل ما فعلت وتفعل الجمهورية الإسلامية في إيران بالوقت الحاضر.

ومن هنا، فإن من الدروس المستنبطة من تجربة العراق ودول الخليج وأفغانستان قبل طرد الامريكان منها في الاعتماد على الجانب الأمريكي تكشف المعضلة الكامنة في نموذج بناء الشراكة العسكرية مع الأمريكان، إذ إن واشنطن تريد حلفاء يقاتلون نيابة عنها أو إلى جانبها، لكنها تبدو غير مستعدة لتحمل كلفة بناء قوة ذات استقلالية قد تتحوَّل لاحقا تحت ظروف مُتغيِّرة إلى لاعب خارج السيطرة الأمريكية وتكون قادرة على اظهار عدائها وكراهيتها "لإسرائيل" من خلال استخدام القوة.

قدرة الدفاع الجوي العراقي على تنفيذ المهام والادوار

يمكن بسهولة كبيرة مع توفر الرجال وبعض التخصيصات المالية ان نشكل لواء مشاة او حتى فرقة مشاة وبتدريب متواصل قد تصل الى مستويات عالية من القدرة القتالية لكن حينما نريد ان نفكر بتشكيل لواء مدرع او الي او فرقة مدرعة او الية فان الصعوبات تزداد حيث يكون امامنا قائمة أطول وأكثر كلفة لأغراض إتمام التشكيل والمباشرة بالتدريب وصولاً الى مستويات مقبولة من القدرة القتالية مع الاخذ بنظر الاعتبار والحالة هذه ان هذه الدبابات والعجلات المدرعة التي دخلت ضمن هذا التشكيل (تقاتل من؟ وأين؟ وكيف؟) لتزداد الصعوبات مع تصاعد قدرات العدو المحتمل والقائم او المتوقع وهكذا الصنوف الأخرى كالصواريخ والمدفعية والهندسة العسكرية باختصاصاتها المختلفة ووحدات مكافحة الإرهـ اب والمعدات الفنية والاتصالات وحتى صنوف الدعم اللوجستي.

الا ان الحال مع منظومات الدفاع الجوي وتكاملها وقدرتها على التصدي يختلف جذرياً، اذ ان متطلبات تكامل المنظومات المطلوبة لا يمكن ان يكون بالطريقة ذاتها كما في الاسلحة والصنوف المقاتلة والساندة بل ان هذا السلاح وهنا تكمن الصعوبة هو حاصل جمع العديد من الصنوف والتقنيات وأساليب القتال وان حماية وطن بمستوى العراق تبلغ مساحته الكلية قرابة 440 الف كم مربع لا يمكن ان تتم بمجرد استيراد هذه المنظومة للدفاع الجوي او تلك بل ان متطلبات تأمين السيادة الجوية تكاد ان تكون ضرب من ضروب المستحيل على اقل تقدير للعشر سنوات القادمة للكلف المادية العالية التي تتطلبها هذه المنظومات خاصة اذا ما جرى الاعتماد كلياً على المستورد منها من خلال التعاقد من شركات انتاج اسلحة الدفاع الجوي المتطورة، وهذا الامر لا يعني الانتقاص من القائمين على بناء الجيش ومقومات القوة لكن تحقيق ذلك يحتاج الى تخصيصات مالية لا يمكن للعراق تحملها على الاطلاق بالوقت الحاضر في ظل اقتصاد ريعي يعتمد في موازناته السنوية على اكثر من 90 % من الموارد الناتجة عن تصدير النفط والذي غالباً ما تعاني اسواقه من تذبذب حاد في الاسعار.

الجانب الاخر والاهم هو ان اي منظومة من هذه المنظومات يجب ان تتماشى من حيث القدرات سواء في الكشف او التمييز او المعالجة مع ما يمتلك العدو المقابل سواء العدو المفترض او القائم او المحتمل وهذا الامر بحد ذاته يحتاج الى اجابات دقيقة ووافية لما يجب ان تكون عليه هذه المنظومات لكي تكون قادرة على مجابهة التهديدات الجوية المحتملة هذه **الاسئلة تتمحور في الغالب حول ما يأتي:**

1. هل ان الحاجة تقتضي تغطية كامل الارض العراقية ام ان مناطق مراكز الثقل السوقي والعملياتي هي المطلوب حمايتها.
2. ماهي الصلاحيات المخولة لقائد سلاح الدفاع الجوي على مستوى العراق بالمشاغله والتصدي إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان عامل سرعة رد الفعل هو الاكثر حسما في المواجهات مع الاهداف الجوية.
3. التغطية الميدانية اي وحدات مقاومة الطائرات التي يفترض بها ان تكون ضمن هيكلية الفرق (المشاة والمشاة الالي والدروع والقوات الخاصة) او على اقل تقدير مع قيادات العمليات وهل هي موجودة فعلاً على ارض الواقع وفي حالة عدم تشكيلها كيف تعمل هذه الوحدات ان لم تكن مرتبطة بقيادات العمليات والفرق.

4. هل تتوفر المطارات المؤهلة لتواجد واقلاع المتصديات إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان أماكن تواجدها في القواعد الجوية والمطارات وشقق الهبوط والاقلاع المخصصة لها يجب ان يراعى فيها محددات كثيرة اهمها قربها من المسارات المحتملة لطيران الصواريخ والطائرات الحربية والمسيرة المعادية مع توفير حماية عالية المستوى لها من التعرض للتدمير وهي جاثمة على الأرض.

5. عدد قواطع الدفاع الجوي التي يفترض فتحها وماهي مواقعها وحدود عمل كل منها وما الذي يجب ان يتوفر في كل قاطع من قواطع الدفاع الجوي من اسلحة مقاومة طائرات وصواريخ دفاع جوي ورادارات ومقرات قيادة وسيطرة ومتصديات ووحدات مقاومة طائرات ميدانية.

6. مدى امكانية التعاون او التنسيق مع الدفاعات الجوية لدول الجوار او التحالفات التي يكون العراق طرفا فيها في مجال تبادل المعلومات والرصد.

من خلال ما تقدم يمكن التوصل الى الحقائق التالية على رغم من كل ما يقال او يشاع عن قدرة العراق على الرد وتأمين موقف جوي ملائم على اقل تقدير وهي:

1. ليس بإمكان العراق بحكم ما يمتلكه من اسلحة دفاع جوي من منع الغالبية العظمى من الصواريخ والطائرات بأنواعها المختلفة ومنها الطائرات المسيرة التي تحلق في سمائه.

2. لم تكتمل حتى الان اي حلقة من الحلقات المطلوبة لمنظومات الدفاع الجوي وبالتالي فأن فقدان مبدأ التكامل في عمل الدفاعات الجوية يجعل من الصعب حماية اجواء العراق.

3. قدرات العراق في مجال المتصديات دون أدنى مستوى مطلوب وكذلك الحال للصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى المتخصصة بمعالجة الأهداف الجوية اي ان امكانية معالجة اي هدف جوي من مسافات بعيدة غير ممكنة على الاطلاق.

4. بالإمكانيات الحالية قد تكون البعض من الطائرات المسيرة اهداف بالإمكان مشاغلتها واسقاطها من قبل اسلحة الدفاع الجوي المتيسرة شريطة ان تكون ضمن مجال الكشف للرادارات وقدرات أسلحة الدفاع الجوي المتيسرة.

5. القدرات المتيسرة للرادارات مسيطر عليها بالكامل من قبل الامريكان كونها امريكية الصنع عدا الرادار الالماني وهو الاخر مخترق من قبل الجانب الامريكي لذلك فان من المستحيل ان تسمح القيادة العسكرية الامريكية لهذه الرادارات بالعمل بحرية وكشف حركة الطائرات "الإسرائيلية" او السعودية او غيرها وهذا ما حصل في حرب الأربعين يوماً وكذلك حينما شنت القوة الجوية السعودية هجماتها على سبع مواقع للقوات المسلحة العراقية فجر يوم الأربعاء 29 تموز 2026 بتنسيق مع الامريكان.

6. ان الحديث تقصير قيادة الدفاع الجوي في القيام بواجباتها تجاه الطائرات الامريكية و"الإسرائيلية" والسعودية حديث غير واقعي اذ ان السبب الرئيسي هو الاساليب والاستراتيجيات التي اعتمدها الامريكان في بناء مقومات القوة العراقية وبما فيها الدفاع الجوي دون ان تكون للحكومات المتعاقبة أي قدرة على الوقوف بوجه هذه الأساليب والاستراتيجيات.

عوامل اخفاق الدفاعات الجوية العراقية التقنية والمالية

1. انعدام القدرة على تامين التغطية الرادارية حيث ان التحدي الأكبر لمنظومة الدفاع الجوي العراقية هي ان إمكانيات الكشف الرادارى محدودة للغاية ومقيدة بشكل يجعلها غير ذات فائدة حيث لا يتوفر سوى رادارين أحدهما في الجنوب والأخر في الوسط وكلاهما لا يؤمنان سوى بين 30 الـ 40 %من مساحة العراق كما ان التشغيل والاطفاء منوط فقط بالجانب الأمريكي لذلك فأن اهمال هذا الجانب يجعل كل ما تقوم به باقي مكونات منظومة الدفاع الجوي لا جدوى له بلا وجود منظومة كشف راداري متكاملة.

2. عدم امتلاك العراق أي طائرات متصدية متخصصة بالقتال الجوي حتى انتهاء النصف الأول من عام 2026 فلا يزال العراق لا يمتلك أي طائرات متصدية بالمعنى المتعارف عليه للتصدي وحتى طائرات الـ اف 16 الموجودة فهي ورغم كونها متعددة الأغراض الا انها اقل كفاءة في مجال القتال الجوي كما انها هي الأخرى محددة بضوابط أمريكية لا يمكن تجاوزها وقد عمل العراق مع فرنسا لتوقيع عقد بشراء طائرات (رافال) المتخصصة بالقتال الجوي الا ان العقد لايزال في مراحله الأولية.

3. عدم تكامل منظومات الصواريخ اذ وكما بينا في أعلاه فان هنالك ثلاثة مستويات من حيث المدى لعمل صواريخ الدفاع الجوي، العراق بالوقت الحاضر لا يمتلك سوى عدد محدود من منظومات الصواريخ قصيرة المدى واقل من ذلك من الصواريخ المتوسطة المدى في حين لا يمتلك حتى الان أي صواريخ بعيدة المدى مما يعطي للطائرات المعادية حرية الاطلاق تجاه أي هدف داخل العراق دون الحاجة للدخول في دائرة خطر الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى رغم قلتها.

4. اتساع الهوة التقنية بين العراق ودول الجوار حيث لم تستطع وزارة الدفاع والقوة الجوية العراقية والدفاع الجوي من ردم الهوة التقنية مع دول الجوار حيث لاتزال اغلب التقنيات المستخدمة متخلفة جداً قياساً بما وصلت اليه أنظمة القوة الجوية والدفاع الجوي لتلك الدول لاسيما "إسرائيل" والسبب يعود الى انعدام مراكز البحوث والتطوير ومحدودية التخصيصات المالية.

5. عدم تكامل أسلحة الدفاع الجوي الميداني الذي يفترض بقيادات العمليات والفرق ان تكون قد تسلحت بها والى مستوى اللواء بمنظومات دفاع جوي ميداني حديثة ومتطورة من مدافع مقاومة طائرات حديثة وصواريخ قصيرة المدى سواء ما محمول منها على الكتف او على عجلات تخصصية او من قواعد أرضية، كما يفترض ان تكون هنالك أمرية للدفاع الجوي في كل مقر قيادة عمليات ومقر فرقة ومستشار دفاع جوي لأمر اللواء الا انها هذه الأسلحة والهياكل التنظيمية لاتزال تراوح بسبب عقود التسليح وضعف قدرات التصنيع العسكري في هذا المجال.

6. معضلات القيادة والسيطرة وبناء قواطع الدفاع الجوي فوفقا لمساحة العراق وطبيعته الجغرافية فان قيادة الدفاع الجوي بحاجة من خمسة الى ستة قيادات قواطع متكاملة من كل النواحي ورغم المحاولات الحثيثة لإكمال مثل هذه المقرات لكونها تشكل الحجر الأساس في عمل الدفاع الجوي الا ان الواقع يشير الى خلاف ذلك تماما حيث يعوز قيادات القواطع المفتوحة الكثير من المتطلبات التي تجعلها قادرة على التعامل مع الأهداف الجوية

المعادية بسرعة عالية ومرونة ودقة في التمييز، وان الفعال منها وبمستوى دون الوسط ثلاثة فقط في كركوك والبصرة وبغداد.

7. شكلت الموازنة المالية حجر العثرة لأي تطور في مجال التسليح والتجهيز للقوات المسلحة العراقية حيث ان ما يخصص من مبالغ سنوياً تذهب النسبة الأكبر منها الى الموازنات التشغيلية من رواتب وادامة وغيرها لذلك بحيث لا تستطيع الدولة توفير قدر كافي من المبالغ للتعاقد مع الدول المنتجة للأسلحة المتخصصة بالدفاع الجوي لغرض توريد ما يسد الحاجة ولو على مراحل ومع ذلك فان ما خصص ليس بالقليل الا انه وللأسف لم يبرمج بالشكل الذي يصب في مصلحة تكامل مقومات القوة العسكرية نتيجة التدخل الأمريكي وفرض قيود وتحديد دول وشركات بذاتها ليتم التعاقد معها رغم فداحة وارتفاع الأسعار التي تعرض لتلك الصفقات.

8. للتدخل الأمريكي الدور الأبرز في ضعف قدرات القوات المسلحة العراقية ولاسيما القوة الجوية ومنظومات الدفاع الجوي حيث بينا وفي اغلب النقاط المارة الذكر ان الجانب الأمريكي ومنذ عام 2003 وحتى بعد مغادرة القوات الامريكية عام 2011 والى الانونحن نغادر النصف الأول من عام2026 لا يتوقف عن التدخل في تسليح وتجهيز القوات المسلحة العراقيةوبضمنها صفقات الدفاع الجوي حيث يفرض شروط مشددة من اجل ان تتناغم هذه العقود مع استراتيجياته في منطقة "الشرق الأوسط" ومنها حماية "إسرائيل" والأنظمة الأخرى السائرة في ركب التطبيع مع "إسرائيل".

9. الفساد المالي والاداري المستشري في صفقات التسليح فهو حال اغلب مفاصل الدولة العراقية سواء قبل السقوط او ما بعده فان الفساد المالي في صفقات التسليح وصل حدوده القصوى ورغم انكشاف العديد من تلك الحالات الا ان الإجراءات المتخذة بحق القائمين عليها دون أدنى مستوى مطلوب بسبب التداخلات السياسية والامثلة على صفقات تسليح شابها الكثير من مؤشرات الفساد كثيرة ولا مجال للتطرق لها هنا حيث حسم البعض منها دون وجه حق ودون محاسبة او عقاب للمتسببين فيها.

10. انعدام الاستراتيجيات العملية لبناء منظومات الدفاع الجوي فالعراق ولاسيما القوات المسلحة فهي بحاجة ماسة الى خطط عملية مبنية على أسس التخطيط الاستراتيجي المنسجم مع الواقع القائم والبعيد عن رد الفعل الاني او المعالجة السريعة نتيجة تفاقم ازمة وحتى ما وضع منها فهو مجرد حبر على ورق كونه يبتعد عن الواقع ولا يتناسب مع التحديدات المفروضة والموازنات المقيدة وبالتالي فان بناء منظومة الدفاع الجوي العراقية لا يمكن ان تكتمل دون وضع استراتيجيات عملية وعلمية على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

العواقب المترتبة على القصف السعودي امنياً وعسكرياً

يمكن اعتبار الاعتداء السعودي المعلن رسمياً على مقرات تابعة للقوات المسلحة العراقية بمثابة حالة اعلان حرب وبالتالي فأن ما يترتب او ترتب عليها لا يمكن ان يمحى او يلغى بمجرد تقديم السعودية للاعتذار **ومن اهم العواقب المحتملة لهذا الاعتداء عسكريا وامنيا ما يأتي:**

1. ان رد الفعل لفصائل المقاومة الإسلامية العراقية لن يكون مرتبط بأي شكل من الاشكال بما تقرره الحكومة العراقية لذلك فأن امتلاك تصور مسبق عما سيحصل امر غير ممكن.
2. ما حصل ترتب عليه خيبة امل مريرة لدى الغالبية العظمى من أبناء الشعب بعد ان أدرك الجميع ان لا قدرة للقوات المسلحة العراقية بما فيها منظومة الدفاع الجوي على الدفاع عن حياض الوطن وان استمرار هذا التراجع قد يؤدي الى عواقب امنية وخيمة.
3. اثبتت الضربة ان مكونات الدفاع الجوي الحالية هي ابعد ما يكون من التكامل وان الحديث عن عقود متجزئة لا يمكن لها باي حال من الأحوال ان قادرة على المدى القريب والمتوسط ان تكون قادرة على حماية ارض الوطن.
4. يمكن لفصائل المقاومة في العراق من استهداف جملة من الأهداف في الداخل السعودي تشكل ثقل كبير في الاقتصاد الطاقوي السعودي وان استهدافها سيؤثر سلباً على أسواق الطاقة العالمية.
5. إذا ما بقيت الامور على هذه الشاكلة دون رد حكومي فسوف تتجه الفصائل إلى استهداف المنشآت النفطية السعودية أو القواعد الجوية التي يُعتقد أن الطائرات المشاركة في الضربات انطلقت منها.
6. لا يمكن استبعاد احتمال تنسيق عمليات متزامنة مع الحوثيين في اليمن لاستهداف مواقع داخل السعودية، إذا ما اتسعت دائرة المواجهة.